الخلاصة

إن التعددية الحزبية أكثر من غيرها تتلاءم مع مبادىء الديمقراطية , إذ إنها تعطي الحق لكل جماعة بأن تعتنق ما تشاء من آراء وأن تدافع بالطرق القانونية عن معتقداتها , وأن تكتسب الانصار ويعود سبب كثرة الأحزاب الى أنقسام الاحزاب القائمة الى حزبين أو اكثر أو الى نشوء أحزاب جديدة نتيجة لعوامل عدة اختلاف القومي أو الديني أو الاجتماعي فقد ظهرت لتعددية الحزبية في العراق بعد 2003م بشكل مفرط بعد حرمان دام أكثر من خمسة وثلاثين سنة , ولكن هذه الاحزاب لم تستطيع بناء دولة وطنية لم يكن هناك قوانين يحكم عملها داخل البلد , ناهيك عن خضوع بعضها للتدخل الخارجي وكانت احزاب نخبه اكثر مما هي احزاب تمثل تطلعات اعضائها وجماهيرها , فغاب عنها الفعل السياسي المؤثر في السلوك الجمعي للرأي العام السياسي العراقي , فخرجت على الساحة العراقية المحاصصة الطائفية البغيضة والفساد الاداري والمالي , والبطالة , وعدم الاستقرار ونمو الارهاب فكان العراق بيئة غير أمنة , لاسيما وأن واذ الصراع يدار بالعنف بدل الصراع السياسي الذي يعتمد على المنافسة الشريفة في تقديم المشاريع والبرامج التي تهم المجتمع العراقي وتشارك في بناء الدولة , وكما هو معروف أن الاحزاب تعمل على نشر الثقافة السياسية والوعي السياسي بين الجماهير , وبلورة المسائل المهمة التي تتعلق بحياة المجتمع وجعلها مطالب قانونية وشرعية وتناضل من اجل تحقيقها , فضلاً عن مراقبة السلطة وكشف عيوبها وارشادها ,ولكن الاحزاب العراقية لم تصل الى هذه العوامل في بناء الدولة بل فضلت التخندق في مجال الطائفية والكسب المادي وتشجيع الهوية الفرعية على الهوية الوطنية من اجل بقاء رصيدها الانتخابي الذي يستمد من الطبقات مناطقياً وطائفياً ومن هنا تم شل العمل السياسي والوطني وخلو المؤسسات السياسية من معناها الذي وجدت له فأثرت في نهوض الدولة بأعبائها وحل مشاكلها البنيوية وعدم خروج العراق من هذا النفق المظلم